

مناجم الذهب الأبيض اللبناني

2017-06-21 وكالات

استخراج الملح من البحر على الشاطئ اللبناني حرفة دشنها الفينيقيون قبل آلاف السنين، وصارت الملاحات صناعة تتوارثها الأجيال، وتجشمت عناء قساوتها، وأصبحت نمط عيش لأناس ولدوا في كنف البحر فعشقوه ولم يخذلهم.

بلدة أنفه في شمال لبنان تعتبر منجم الذهب الأبيض وموطن الملاحات التقليدية التي كانت في ستينيات القرن الماضي تغطي مساحة مليون متر مربع تقريبا على شاطئها قبل أن تنحسر لتصل اليوم إلى أقل من 200 ألف متر. بحسب رويترز.

لا تزال ملاحات أنفه صامدة، لكنها واقعة بين مطرقة غياب السياسة الحمائية وسندان اجتياح المنتجعات السياحية لشواطئ البلدة، كما يجمع ناشطون في هيئات الحفاظ على التراث والبيئة، ومن التحديات التي تواجهها الملاحات أيضا تلوث مياه البحر بفعل النشاط الصناعي وانكسار دائرة توارث المهنة مع انتشار التعليم بين الأجيال الجديدة.

والملاحات المقامة منذ القدم فوق الشاطئ الصخري، عبارة عن مسطحات صخرية بعمق 15 سنتيمترا، تعبأ بمياه البحر لتبخيرها بأشعة الشمس، وتتطلب كنسا وتحريكا لأسبوعين قبل قطف الملح وتعبئته بأكياس، أما الموسم فيحتكم أوان بدئه وختامه للمطر.

حتى الماضي القريب كان الملح مهنة النساء قبل أن يتحول مهنة رجالية. يبدأ دوام العمل عندما ينادي قرص الشمس على الملاحين أن يغوصوا في الملح بأقدامهم الحافية، وقبل اندلاع الحرب الأهلية في لبنان عام 1975، كانت ملاحات الشمال الممتدة من سلعاتا حتى عكار توفر كل احتياجات لبنان من الملح بإنتاج ما يزيد عن 35 ألف طن في الموسم. أما اليوم فلا يتعدى الإنتاج 3000 طن فقط.

وحتى دواليب الهواء التي تنتصب فوق الملاحات منذ عام 1940 لسحب مياه البحر وغدت رمزا سياحيا لبلدة أنفه، تحولت إلى فولكلور مع تناقص عدد الملاحات، الناشط المحلي المهندس جورج ساسين يرى أن أزمة الملح بدأت في عام 1992 "بالتضييق الممنهج من قبل الدولة اللبنانية على الملاحات بذريعة أنها مقامة على الأملاك البحرية العامة".

وألقى ساسين باللوم على الدولة في نزع الشرعية عن استخراج الملح وتشريع المنتجات السياحية والمشاريع الصناعية المخالفة المشيدة فوق الأملاك البحرية العامة على شاطئ المنطقة، وقال إن هذه المشاريع ملوثة للبيئة مثل خزانات البترول والغاز ومعامل التراب (الاسمنت) والمنتجات السياحية، مما دفع بعدد كبير من أصحاب الملاحات إلى التوقف عن العمل بسبب تلوث البحر الذي يفسد الملح المستخرج.

ووفقا لساسين فقد أوقفت السلطات اللبنانية قبل عامين منح الملاحين الرخص الموسمية لاستخراج الملح، وكلفت القوى الأمنية بمنع الملاحين من إجراء الصيانة السنوية الضرورية لملاحاتهم وهي تُسيّر دورياتها على الملاحات بشكل دائم.

المتاعب لا تأتي فرادى

الملح المصري سبب آخر لأزمة الملح اللبناني وفقا لرشا دعبول رئيسة هيئة تراث أنفه، وقالت لرويترز "الكارثة حلت عندما أبحاث الحكومة اللبنانية في العام 1996 استيراد الملح المصري وأعفته من الرسم الجمركي بموجب اتفاقية على مستوى جامعة الدول العربية" فبات ينافس الملح اللبناني كونه أرخص بحوالي النصف.

وتطالب دعبول الدولة اللبنانية بالمحافظة على ملاحات أنفه وبحماية إنتاجها من الملح "إما من خلال إعادة فرض الرسوم الجمركية على استيراد الملح المصري الذي تفوق كمياته الخمسين ألف طن سنويا، وإما بدعم الصناعة الوطنية ودفع تعويضات للملاح اللبناني".

الباحث في شؤون البيئة ومؤلف كتاب "ملح لبنان" حافظ جريج يعزو أسباب تآكل عدد الملاحات

إلى "جشع الممولين وطمعهم" ويتهمهم بمحاولة وضع اليد بطرق ملتوية على الملاحات "لإقامة مشاريع سياحية تدر الأرباح عليهم لكنها بالمقابل تقضي على مصدر عيش عائلات بأكملها تمتهن الملح لتأمين كفاف يومها".

ويقول "كبريات المنتجعات في أنفه شُيدت فوق الملاحات الأثرية واستمدت أسماءها من الملح"، ويرى أن "مسيرة التهجير مستمرة تحت مسمى شركات التطوير العقاري التي ترى في الملاحات عائقا أمام افتراسها للشاطئ".

يحذر جريج وهو صاحب ملاحه من اندلاع "ثورة الملح" في حال نجحت "عملية السطو" على الملاحات التي يصفها "بحزام الأمان للشاطئ والصديقة للبيئة"، ويذكر بأن الملح كان أحد أسباب الثورة الفرنسية وكان من أسباب نيل الهند استقلالها من بريطانيا بعدما قاد غاندي "مسيرة الملح"، يقول جريج بشيء من الحسرة "لولا الملاحات لما كانت أنفه تتصدر اليوم قائمة أنظف شاطئ على الساحل اللبناني".

ويضيف "إذا كانت ملاحاتنا التراثية تعديا على الأملاك البحرية ويجب إزالتها فلتكن آخر التعديت التي تزال عن الشاطئ بعد إزالة مجاري الصرف الصحي ومكبات النفايات والمشاريع العقارية الملوثة والمفترسة".

بلدية أنفه ترد

من جهتها تدافع بلدية أنفه عن الوضع القانوني للمنتجعات، وتقول عضو المجلس البلدي كريستيان دعبول "منتجعات أنفه مرخصة ومقامة فوق أملاك خاصة ولا يوجد أي تعد على الملك العام وبالتالي لا تأثير سلبي لها على عمل ملاحات أنفه".

تنفي دعبول أن تكون البلدية على علم بقرار السلطات المختصة بإقفال الملاحات. وتعزو سبب منع الملاحين من صيانة ملاحاتهم إلى "عدم حيازتهم تراخيص إنتاج الملح من وزارة النقل لتلك المقامة على الملك العام، أو من وزارة المال للمقامة على الملك الخاص".

وأكدت وجود خطط لتصنيف الواجهة البحرية للبلدة منطقة سياحية موضحة أنه لم يتم بعد إقرار تلك الخطط، لكن دعبول تجزم أنه في حال إقرار الخطط سيتم الحفاظ على الوضع القائم للملاحة، ولن تزيلها السلطات لأي سبب من الأسباب.

"زراعة الملح"، كما يحلو للثمانيني إياس سليمان الذي يعمل ملاحا منذ 65 عاما أن يسميها، تتآكل، يقول سليمان "قبل العام 1975 كنت استخرج في ملاحتي 300 طن من الملح في الموسم. اليوم بالكاد استخرج 30 طنا"، ويتهم سليمان الدولة اللبنانية بأنها لا تحمي الصناعة الوطنية ويقول إن بعض أصحاب الملاحات التي توقفت "تحولوا للعمل في مطاحن ومعامل تكرير وطحن الملح المصري المستورد لتأمين رزق عيالهم".

ملح الشقاء

يقولون في الملاحات إنه لو أن الملح لم يستمد ملوحته من البحر لكان استمدتها من العرق الذي يسيل من جباه الملاحين خلال الكدح ويملاً الأجران، مالك مالك الذي يعمل بصناعة الملح منذ 55 عاما يشكو من أن ما يحصل عليه لا يوازي تعبته، يقول "أقطف الملح رطبا درجة كريستال أول وأبيع الكيلوجرام منه بأقل من ألف ليرة (0.7 دولار). أما زهرة الملح النادرة وهي قشرة رقيقة من الملح موعدها مع هبوب الهواء الشرقي فأقشطها بتأن وأبيع الكيلو منها بأقل من ألفي ليرة"، ويضيف بنبرة أسي "حرمتنا آباؤنا من التعليم كي نكمل مسيرة الملح ولإعانتهم في تحصيل لقمة العيش. لكن أولادنا درسوا المحاماة والطب والهندسة وحتما لن نجدهم يعملون في الملاحات من بعدنا".